الأنساب

للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني

المتوفى ٥٦٢ هـ - ١١٦٦ م

الجزء السابع

حقق نصوصه وعلق عليه

الأستاذ محمد عوامة

الطبعة الأولى
١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الجزء السابع

من

الأنساب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على جزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيد رسله وأنبيائه ، سيدنا محمد النبي الأمي أشرف ذي نَسَب ، وأكرم ذي حَسَب ، وعلى آله وأصحابه البدور الكواكب ، وعلى أتباعه وأنصاره النجوم الثواقب ، إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا هو الجزء السابع من كتاب « الأنساب » للإمام الأجل الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ هـ – ٥٦٢ هـ) رحمه الله تعالى ، وهو الكتاب الذي يستأهل أن يقال فيه : إنه نسيج وحده ، وفريد بابه .

يتوالى إصدارُ الكتاب – بعون الله وتيسيره – بدءاً من « حرف السين المهملة » – وهو الموضع الذي وقَفَتْ عنده طباعة الكتاب منذ عشر سنوات – وقد أشرف عليه الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، ومعه « حرف الشين المعجمة » الذي قمتُ بخدمته .

ويحسنُ أن أشير إلى أهم جوانب خدمتي لهذا القسم :

آ – اعتمدتُ في تحقيقه على أربعة أصول خطية مصورة :

١ً – مخطوطة أياصوفيا في إصطنبول ، وهي أصح الأصول الأربعة ، وفيها يسير من الضبط .

٢ً – مخطوطة كوبرلي في إصطنبول أيضاً ، وهي أوفى الأصول وأكملها نصاً ، وفيها زيادات كثيرة ، أشرت في الحواشي إلى المهم منها . وفيها إهمال للنقط وتحريف كثير .

٣ً – مصورة مخطوطة الظاهرية بدمشق .

٤ً – مصورة ليدن عن نسخة خطية ملفَّقة من عدة خطوط . وبين هاتين النسختين توافق كبير في النص والصواب والخطأ – والخطأ والتحريفُ كثير فيهما – .

ب – وقد كان عملي في الكتاب منحصراً في أمرين اثنين :

أولهما : أن أُثبتَ أتمَّ نص وأصحَّه ، مجموعاً من الأصول الأربعة ، دون اتخاذ واحد منها أصلاً : أُثبتُه في صلب الكتاب ، وأشيرُ إلى مغايِرِهِ في الحواشي ! .

فإن كنت جازماً بصحة ما أثبتُّه في صلب الكتاب ، فلا أحتفل بالمغايرات الأخرى ، ولن أُثْقِل على القارىء بالإشارة إليها ، إلا نادراً لمقصد مفيد إن شاء الله ، كالتنبيهِ إلى خطأ مطبعي وقع في بعض المصادر المشتهرة في هذا الفن ، أو لدفعِ احتمالٍ قد يخطر ببال القارىء أن فيما أثبتُّه خطأ مطبعياً ، أو غيرِ ذلك .

وإن كنت غير جازم بصحة ما أثبتُّه : فقد التزمت التنبيه إلى ما في الأصول الأخرى ، أملاً أن يجد السادة المشتغلون بهذا العلم توجيهاً أو تصويباً لأحد الوجوه التي ذكرتها ، ولا يليق إهمال التنبيه إلى اختلاف الأصول في مثل هذه الحال .

ثانيهما : أنني التزمت – تقريباً وقدر ما أسعفتْني المصادر – ضبط كل علَم أحتمِل اشتباه قراءته ، ولو على القارىء المتوسط في هذا الفن ، ولم أرَ من المناسب التنبيه إلى مصدري فيه ، لخروجه عن المقصود في تحقيق الكتاب ، وقد ألتمِس له المناسبة فأذكره ، غير أن من المهم أن أنبه إلى أنني التزمتُ ضبط المصنف – إن وجدت ضبطه له – ولم ألتفت إلى ضبط غيره ، إذ أحق مايضبط به كتاب الرجل هو ضبطه الذي ارتضاه ! .

جـ ــ وقد اعتمدت بعض المصادر التي رأيت المصنف الإمام قد اعتمدها وتبطَّنها في كتابه ، مثل : « الإكمال » للأمير ابن ماكولا ، و « تاريخ بغداد » للخطيب ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و «كتاب المجروحين » لابن حبان ، وغيرها .

كما اعتمدت بعض المصادر التي اختصرتْ هذا الكتاب ، أو اعتمدتْه وتبطَّنتْه ، مثل : « اللباب » لابن الأثير ، و « لب اللباب » للسيوطي ، و « معجم البلدان » لياقوت ، وغيرها .

أقول : إني اعتمدت هذه المصادر اعتماداً كبيراً يقرب من اعتمادي للأصول الأربعة للكتاب ، وكثيراً ماكنت أشير في الحواشي إلى موافقتها ومخالفتها ، أو إلى خطئها وصوابها ، وقد كان لها أثر جيد ــ والحمد لله ــ في صدور هذا القسم على هذا الوجه المقارب من الصواب ، إن شاء الله ، إذ أن في الأصول الخطية من التحريفات ما لا يُعَدُّ كثرةً ، ولا يُدْرَك فحشاً ! .

د ــ أما زيادات نِسَب على ماذكره المصنف : فلم أُثبتْ في الحواشي إلا زيادات ابن الأثير ، وهي قليلة ، إذ لم يتعلق القصد إلا بتحقيق نص الكتاب : لفظاً ومعنى وضبطاً ، أما الزيادات : فمجالها رحب واسع ، وهي بعمل ذيل على الكتاب أليق . والله أعلم .

هذا ، وأرجو من الله الكريم التوفيق والتسديد والتيسير ، إنه خير مأمول وأكرم مسئول ، والحمد لله رب العالمين .

حلب /١٢ من شهر ربيع الأول ١٣٩٦ .

كتبه

محمد عوامة